

البورصة ترتفع بدعم من قطاعي الصناعة والاستثمار

قطاعات السوق الأخرى على نفس قيم الجلسة السابقة. وسجل سعر سهم شركة المنيوم البحرين «البا» أعلى نسبة ارتفاع بواقع 0.99% وصولاً إلى سعر 0.510 دينار تلاء سعر سهم مجموعة البركة المصرفية بواقع 0.60% وصولاً إلى سعر 0.840 دينار. واحتل سهم البنك الأهلي المتحد المركز الأول بحجم التداولات بواقع 300 ألف دينار.

ارتفع مؤشر بورصة البحرين في تعاملات جلسة يوم أمس بواقع 1.59 نقطة أو ما نسبته 0.11% ليغلق عند مستوى 1442.56 نقطة، وانخفضت قيم وأحجام التداولات، حيث قام المستثمرون بتناقل ملكية 530.8 ألف سهم بقيمة 111.7 ألف دينار، وعلى الصعيد القطاعي، ارتفع قطاع الصناعة بواقع 7.86 نقطة تلاء قطاع الاستثمار بواقع 0.76 نقطة واستقرت كافة



اقتصاد

أرباح «المطاحن» للربع الثالث ترتفع بنسبة 21.7%

8.3 مليون دينار الدعم الحكومي للطحين في 9 أشهر



□ عباس رضي:

أظهرت البيانات المالية لشركة البحرين لمطاحن الدقيق - والتي تمتلك الحكومة 65.7% من أسهمها - تراجع حجم الدعم الحكومي للطحين نظير تثبيت أسعار منتجات الشركة في السوق المحلي بنسبة 9.2% إلى 8.3 مليون دينار خلال الربع الثالث من العام الجاري 2014، مقارنة بـ 9.2 مليون دينار في ذات الفترة في 2013.

وتقرر الحكومة دعماً سنوياً لشركة البحرين لمطاحن الدقيق - التي تزاوَل مهامها باستيراد القمح وطحنه وبيعه في الأسواق المحلية وتصنيع المنتجات المكملة والمشتقة من القمح والحبوب الأخرى - من خلال وضع آلية لتثبيت أسعار منتجات الطحين عن طريق دعم فروع الكلفة وأسعار البيع للمخابز التقليدية والألية.

وتشير البيانات المالية لشركة البحرين لمطاحن الدقيق إلى تحقيق الشركة صافي أرباح بلغت 458.495 ألف دينار بحريني خلال 9 أشهر من العام 2014، مقابل 376.649 ألف دينار بالفترة نفسها من عام 2013 بنمو ملحوظ بلغت بنسبة 21%.

وبحسب بيانات الشركة المنشورة في

بورصة البحرين، فقد ارتفعت ربحية السهم إلى حوالي 18 فلساً في الربع الثالث من 2014 مقابل 15 فلساً في الفترة ذاتها من العام 2013. أما عن نتائج الشركة بالربحية، فقد أظهرت تحقيق أرباح صافية بلغت 22.722 ألف دينار بحريني مقابل حوالي 47.803 ألف دينار بالفترة نفسها من عام 2013 بترافع بلغت نسبته 52.4% تقريباً.

وتظهر البيانات المالية تراجع حجم الخسائر التشغيلية بنسبة 12.9% - قبل الدعم الحكومي في 9 أشهر إلى 7.4 مليون دينار، مقابل 8.5 في ذات الفترة من العام 2013. وسجل الدعم الحكومي للطحين 12.2 مليون دينار في العام 2013، مرتفعاً بنسبة 7% مقارنة بالعام 2012 والذي سجل خلاله 11.4 مليون دينار.

وكانت الحكومة قد أقرت في العام 2008 تخفيض سعر بيع كيس الطحين زنة «50 كيلو جراماً» من 3.700 دينار للكيس إلى سعر دينارين فقط، لدعم ومساعدة المخابز الآلية والتقليدية والتي أبدت تدمرها في ذلك الوقت من ارتفاع التكاليف التشغيلية غير المحصورة على أسعار الطحين فقط، بل يندرج من بينها رسوم سوق العمل وارتفاع أجور العاملين.

وأرجأت شركة مطاحن الدقيق مشروع

إنشاء مطحنة جديدة تعمل بطاقة إنتاجية تبلغ 600 طن يوماً بكلفة تصل إلى 12 مليون دينار لحين الحصول على موقع بديل بعد التغييرات التي طرأت على ميناء سلمان ونقل عملياته لقوة دفاع البحرين.

وبحسب مسؤولين بالشركة يتطلب تنفيذ المشروع 3 مسارات لتنفيذه، وهي توفير قطعة أرض بمساحة 20 ألف متر مربع وتم الحصول عليها عن طريق الاستئجار من سلطات ميناء خليفة، والمسار الثاني الدراسات الفنية لدراسة الحاجة الاستهلاكية لمواكبة طلبات السوق من الإنتاج، والحصول على التمويل اللازم.

يُشار إلى أن شركة البحرين لمطاحن الدقيق تأسست في العام 1970 فيما أطلقت عملياتها في عام 1972، وتنتج الشركة أنواعاً رئيسية من الطحين هي: طحين رقم صفر، رقم 1، ورقم 2 بأسعار ثابتة، إضافة إلى الطحين الخاص والنخالة، وتمتلك الحكومة نسبة 65.7% من أسهم الشركة لصالح شركة ممتلكات البحرين القابضة - المملوكة بالكامل لحكومة البحرين -، فيما تتوزع الحصص المتبقية على شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية التي تمتلك 7.4% وتتوزع الحصص المتبقية لمجموعة المساهمين البحرينيين بنسبة 26.8%.

مساهمة في مواجهة الأخطار المتزايدة على أمن المعلومات الإلكترونية.. انفستكوب؛

دمج «فيشنيت سكيوريتي» مع «أكيوفانت» في صفقة مع بلاكستون



□ محمد الشرفي

أعلن إنفستكوب، المؤسسة العالمية المتخصصة في الاستثمارات البديلة، والذي يدير أصولاً استثمارية تتجاوز قيمتها 11 بليون دولار أمريكي، امس عن التوقيع على الاتفاقية النهائية لدمج «فيشنيت سكيوريتي» مع «أكيوفانت» وكلاهما شركتان رائدتان في تزويد خدمات حلول أمن المعلومات. وستؤدي عملية الدمج هذه إلى توحيد قوى الشركتين بما يوفر خدمات أوسع وأكثر فعالية، بهدف التصدي لأخطار أمن المعلومات المتزايدة والمتسارعة عالمياً. يذكر أن إنفستكوب سيواصل الاحتفاظ بحصة في الكيان المندمج، علماً بأن تمويل الصفقة بالكامل جاء من قبل «بلاكستون»، بصفتها المالكة لشركة «أكيوفانت»، ولم يتم الإفصاح عن تفاصيل شروط الصفقة.

من جانبه، صرح محمد الشرفي، رئيس منطقة الخليج لدى انفستكوب بقوله: «لا شك أن حلول أمن المعلومات أصبحت موضع تقدير واهتمام من قبل الشركات نظراً لتزايد حدة الهجمات الإلكترونية، إضافة إلى التهديدات الكبيرة التي تنطوي عليها. كما سنتمكن من خلال دمج «فيشنيت سكيوريتي» مع «أكيوفانت» من توفير خدمات أكثر تطوراً ومصادر أكثر شمولية تساعد عملائنا على التصدي لخاطر أمن المعلومات وتوفير الدفاع ضد تهديداتها. نحن على ثقة من أن الكيان المندمج الجديد سيدعم جميع الأطراف وتنطلق لدعم جهود الشركة الجديدة لتعزيز قدراتها وتوسيع نطاق

عملياتها». وتعقيباً على عملية الدمج هذه، صرح الرئيس التنفيذي في «فيشنيت سكيوريتي» ريتش فينيسي، قائلاً: «إن طبيعة الهجمات الإلكترونية بتعقيدها وحجم أخطارها المتزايدة قد أدى إلى تزايد الطلب على حلول متطورة ومتقدمة لحماية أمن المعلومات، ولاسيما تلك الأخطار التي تشكل تهديداً كبيراً للعملاء والشركات. ومع دمج «فيشنيت سكيوريتي» و«أكيوفانت»، بات في مقدور الكيان الجديد تزويد حلول أكثر شمولية وفعالية لحماية أمن المعلومات بفضل التكامل بينهما والذي سيؤدي إلى توفير غطاء حماية ودفاع كامل ضد



□ إبراهيم الرايس

□ مراد علي مراد

3.7 مليون دينار صافي أرباح البحرينية الكويتية للتأمين

في نهاية العام السابق إلى 35.7 مليون دينار بحريني في نهاية الربع الثالث من العام الحالي، وبلغ العائد على حقوق المساهمين في نهاية الفترة الحالية 10.36% بالمقارنة مع 8.88% في نهاية الربع الثالث من العام السابق. وبلغ العائد على السهم في نهاية الفترة الحالية 52 فلساً بالمقارنة مع 40 فلساً في نهاية الربع الثالث من العام السابق، وارتفعت الاحتياطيات الفنية من 13.5 مليون دينار بحريني في نهاية العام السابق إلى 13.8 مليون دينار بحريني في نهاية الفترة الحالية.

وقال إبراهيم الرايس - الرئيس التنفيذي للشركة، ان الشركة قد حققت نمواً في إجمالي الدخل من الأقساط بنسبة 9% من 25.8 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من العام السابق إلى 28.2 مليون دينار بحريني في نفس الفترة من العام الحالي، ولا زالت البحرينية الكويتية للتأمين تصدر الشركات العاملة في السوق المحلي من حيث الأقساط، ومن أهم التحديات التي تواجه الشركة في الوقت الحالي هو التناقص الشديد الذي تشهده أسواق التأمين في كل من البحرين والكويت وخاصة في قسم السيارات والتأمين الصحي، مما يؤدي إلى المزيد من الضغط على الأسعار، وبالتالي التأثير على أرباح هذه الشركات. وأضاف بأن التصنيف الائتماني للشركة البحرينية الكويتية للتأمين هو الأفضل في السوق المحلي، حيث حصلت الشركة مؤخراً على تصنيف (A-) من مؤسسة إيه. إم. بست العالمية.

قال رئيس مجلس إدارة البحرينية الكويتية للتأمين مراد علي مراد إن صافي أرباح الشركة عن الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2014 قد زاد بنسبة 30% من 2.8 مليون دينار بحريني في نهاية الربع الثالث من العام السابق إلى 3.7 مليون دينار في نفس الفترة من العام الحالي. وقد بلغت أرباح الربع الثالث «الثلاثة شهور المنتهية في 30 سبتمبر 2014» 1.1 مليون دينار بالمقارنة مع 828 ألف دينار بحريني في نفس الفترة من العام السابق.

ولفت مراد إلى أنه على الرغم من انخفاض أرباح التأمين في نهاية الفترة بنسبة طفيفة بلغت 1.4%، من 2.60 مليون دينار بحريني في نهاية الربع الثالث من العام السابق إلى 2.56 مليون دينار في نفس الفترة من العام الحالي، إلا أنها شهدت تحسناً ملحوظاً في الثلاثة شهور المنتهية في 30 سبتمبر 2014 بسبب التحسن الذي طرأ على معدل الخسارة بعد أن تدهور في الربع الثاني من هذا العام بسبب الزيادة في مطالبات السيارات.

وأوضح أن صافي الدخل من الاستثمار قد ارتفع بنسبة 98%، من مليون دينار في نهاية الربع الثالث من العام السابق إلى 2 مليون دينار بحريني في نفس الفترة من العام الحالي يشمل الربح الاستثنائي الذي حققته الشركة من بيع المبنى الاستثماري في الربع الأول من هذا العام البالغ 1.5 مليون دينار. كما زادت حقوق المساهمين بنسبة 7%، من 33.3 مليون دينار بحريني

بروكسل تستضيف الاجتماع التنسيقي لمشروع الصندوق الخليجي الأوروبي

استضافت العاصمة البلجيكية بروكسل مؤخراً الاجتماع التنسيقي لمشروع الصندوق الخليجي الأوروبي الذي ينظمه اتحاد غرف دول مجلس

التعاون بالتعاون مع اتحاد الغرف الدنماركية والمفوضية الأوروبية. حضر الاجتماع الدكتور عبدالعزيز العويشق الأمين العام المساعد بمجلس التعاون لشؤون المفاوضات والحوار الاستراتيجي وباسل العوامي مدير العلاقات الخارجية باتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي وممثلين عن المفوضية الأوروبية ومندوبية الأعمال الأوروبية.

وقدم العوامي نبذة تعريفية باتحاد الغرف الخليجية وآلية التعاون مع الجهات الدولية وبالأخص اتحاد الغرف الأوروبية، مشيراً إلى المنح السابقة التي حظي بها الاتحاد وفق معايير واتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي عام 2008 وعام

التي عمل عليها الاتحاد في فعايلياته بالتعاون مع جهات عدة من شأنها خدمة القطاع الخليجي والأوروبي. من جانبه، قدم الدكتور العويشق عرضاً تقديمياً حول الفرص الاستثمارية بدول مجلس التعاون الخليجي والتحديات التي تواجه دول المجلس بعدة قطاعات وكيفية تحويل التحديات إلى فرص استثمارية واعد بدول مجلس التعاون وشهد الاجتماع أيضاً استعراض اتحاد الغرف الدنماركية لمشروع الصندوق الخليجي المقدم لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ودوره في تعزيز أداء الاقتصاد الخليجي والقطاع الخاص بدول مجلس

التعاون الخليجي. بينما تحدثت ممثلة المفوضية الأوروبية عن العلاقات الخليجية الأوروبية والتحديات حول توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول أوروبا.

400 مليون دينار حجم المشروعات والمطلوب لجان فنية متخصصة لتقييمها

عقاريون متفائلون بشأن مرسوم المشروعات المتعثرة ويطالبون بإجراءات سريعة

□ علي الصباغ

اتفق عقاريون وخبراء في السوق على أن قرار مجلس الوزراء الأخير بالموافقة على مشروع مرسوم بقانون بشأن مشاريع التطوير العقارية المتعثرة خطوة في الاتجاه الصحيح، وطلبوا باتخاذ إجراءات وحلول عملية سريعة في هذا الإطار ضمن غطاء حكومي رسمي، مقترحين إيجاد تمويلات لهذه المشروعات أو مشترين لها أو شرائها من جانب شركة ممتلكات القابضة.

ودعا بعض العقاريين إلى اتخاذ قرارات حازمة ضد المطورين الذي تكوؤوا في حل مشكلة مشروعاتهم المتعثرة وأداروا ظهورهم لبدء مشروعات أخرى، داعين إلى الحدو حذو دبي التي هدمت أبنية المطورين المتخلفين عن استكمال المشروعات وهو الأمر الذي أجبر الكثير منهم على إيجاد حلول للمشروعات المتعثرة المجمدة.

وكان مجلس الوزراء، وافق في جلسة مؤخراً برئاسة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، على مشروع مرسوم بقانون بشأن مشاريع التطوير العقارية المتعثرة يهدف إلى تسوية ومعالجة حالة المشاريع العقارية المتعثرة، ويحمي مصالح المستثمرين.

وكانت عدة مشروعات في البحرين توقفت عن العمل بعد الأزمة المالية التي أضرت بالسوق العقاري في العام 2008، ولم يستطع أصحاب تلك المشروعات استكمالها لعدم قدرتهم على تسويقها والوفاء بالالتزامات المقررة سواء للمقاولين أو البنوك. وقر عقاريون حجم تلك المشروعات بنحو 400 مليون دينار.

الأهلي: المشروعات المتعثرة من مخلفات الأزمة المالية

وقال رئيس جمعية البحرين العقارية ناصر الأهلي: «إن إعلان مجلس الوزراء الموافقة على مرسوم بشأن المشروعات المتعثرة يعكس جدية الحكومة بشأن رغبتها في إيجاد حلول لهذه المشكلة العويصة التي أفلقت الكثير من المستثمرين منذ العام 2008، مشيراً إلى أنها ليست المرة الأولى التي يبحث فيها مجلس الوزراء هذه المشكلة.

ورأى الأهلي أن العقاريين والمستثمرين والصحافة لعبوا دوراً مهماً في إثارة هذه القضية بالتعاون مع أصحاب الشأن والمصارف.

وقدر قيمة هذه المشاريع التي لا تتعد العشرة تتفاوت في أحجامها بنحو 400 مليون دينار، ومن أهمها: مشروع فيلمار في قلب العاصمة المنامة، ومارينا ويست، ومشروع في جزر أمواج.

وعن رأيه في الأسباب التي أدت إلى تعثر هذه المشروعات قال: «في المحصلة هذه المشروعات مما خلفته الأزمة المالية العالمية فعندما تفجرت الأزمة توقفت البنوك عن إمداد المطورين بالقروض وقلت السيولة المالية في السوق، وأحجم



حسن مشيمع



سيد شرف جعفر



ناصر الأهلي

حلول لهذه المشكلة من خلال توفير التسهيلات المالية من قبل البنوك الجادة، وإشراك العوائل التجارية والمجموعات التجارية في عملية التمويل مقابل تملك عقارات في هذه المشروعات، مشدداً على أن ذلك يعد استثماراً مربحاً في ظل عودة السوق العقاري لمسار الصعود.

وقال: «اطمئن من يستثمر في هذه المشروعات بأنه سيحصل على مردود جيد بالنظر إلى رغبة الكثيرين في الحصول على وحدات سكنية في البحرين سواء من المواطنين أو الخليجين أو الأجانب إذ لا تزال تتمتع المملكة بالجاذبية للسكنى والعيشة». ودعا سيد شرف السيد جعفر إلى الإسراع في حلحلة هذه المشكلة.

مشيمع: السوق افتقد لضوابط والإجراءات الرادعة

ومن ناحيته قال العقاري حسن مشيمع أن «مجلس الوزراء اتخذ قراراً صحيحاً على الرغم من أنه لم يفصح عن الإجراءات التي سيتخذها».

ورأى مشيمع أنه «قد تاكد أن كثيراً من أصحاب المشروعات المتعثرة قادرين على استكمالها، وذلك لأنهم لديهم مشروعات أخرى يعملون ويتوسعون فيها»، مشيراً إلى أنهم «أهملوا تلك المشروعات لأنهم لم يشعروا بالخطر الداهم من إيقافها».

وقال: «مشكلتنا أننا نفتقد إلى الضوابط والإجراءات الرادعة، ففي دبي على سبيل المثال نجد أن السلطات في الإمارة وضعت إجراءات صارمة وصلت لهدم المشروعات العقارية المتعثرة غير المستكملة لأنها تضر بالسوق العقاري وتشوه الرؤية في الإمارة التي تسعى إلى أن تكون إمارة نموذجية».

وتابع قائلاً: «هؤلاء المستثمرون في دبي عندما شعروا بالخطر استنفروا لاستكمال المشروعات وإيجاد حلول، ولذلك نجد السوق العقاري في دبي عاد عودة قوية لدرجة أن بعض الخبراء يخشون من فقاعة قائمة مما حدا بالسلطات لاتخاذ إجراءات لتطويق المضاربات».

وذهب إلى أن «معظم عمليات الشراء في دبي حقيقة، وآخر معرض في دبي سيتي سكيب بلغت فيه نسبة المشروعات الإماراتية من إجمالي المشروعات المعروضة نحو 40٪».

وقال: «إن المستثمر الذي وضع نحو 3 ملايين دينار على سبيل المثال في مشروع يصل حجمه إلى 10 ملايين دينار إذا ما أحس بالخطر يقتررب من مشروع فإنه سيعمل على استخلاص المشروع بأقل خسائر ممكنة»، داعياً إلى أن «تتخذ الحكومة قرارات شجاعة في هذا الإطار، وذلك لأن الأمر لا يتعلق بمصلحة فلان أو فلان بل بسمعة السوق البحريني والثقة فيه».

وأكد أن البحرين لا تزال تمتلك إمكانيات جيدة للنمو العقاري، فلا تزال مساحات كبيرة في جنوب البلاد غير مستثمرة، والتسهيلات المالية والطاقت موجودة، وبقصنا استكمال القوانين واتخاذ قرارات تحفظ ثقة المتعاملين في السوق.

جعفر: الغلظة في الأسعار أحد أسباب التعثر

ومن ناحيته قال العقاري سيد شرف جعفر: «إن المشروعات العقارية المتعثرة أضرت بسمعة البحرين، وإن العمل على حلها خطوة في الاتجاه الصحيح». وتابع قائلاً: «قرار مجلس الوزراء بإصدار قانون لحل مشكلة المشروعات المتعثرة قرار صائب بعث الراحة لدى المتعاملين في سوق العقار، ولاسيما لدى المستثمرين والمواطنين الذين اشتروا وحدات وشقق ووضعوا مدخراتهم فيها ولم يتسلموها، وقد توقف العمل فيها منذ نحو خمس سنوات».

وأوضح أن «المستثمرين في هذه المشروعات على أنواع، فممنهم من أراد بشراء وحدات في تلك المشروعات السكن والاستقرار، ومنهم من أراد الاستثمار والمضاربة، وخصوصاً أن السوق في تلك الفترة كان يحقق للمستثمرين في العقار أرباحاً مجزية جداً فلربما اشترى الشقة الواحدة بستين ألف دينار وباعها بعد شهر قليلة بتسعين ألف دينار».

ونوه جعفر إلى أن «تفجر الأزمة المالية العالمية كشفت السوق واتضح أن المشروعات التي تعثرت لاحقاً لم تستطع تسويق أكثر من 50٪ من الوحدات السكنية بل أقل من ذلك»، مؤكداً أن «من أهم أسباب عجز المطورين عن استكمال المشروعات هو الغلظة في الأسعار، وتراجع الطلب عليها من قبل المستثمرين وخصوصاً الأجانب والخليجين، بالإضافة إلى كثرة المعروض منها سواء داخل المملكة أو خارجها، وذلك أدى إلى تعثر استكمالها لمدة تصل إلى نحو ست سنوات».

ولفت إلى أن منبئ هذه المشروعات «أبراج عملاقة شمال البحرين بالقرب من الجسر، وأخرى شمال الرفأ المالي في منطقة تجارية حيوية وسط العاصمة المنامة، بالإضافة إلى مشروعات في جزر أمواج، إلى جانب عمارات وبنيات متفاوتة ومتناثرة في مناطق: السيف، والجفير، والحورة».

إمكانية إشراك العوائل التجارية في الحل

وأكد سيد شرف جعفر أن من الممكن الوصول إلى

عقاريون: الحل في التدريب المستمر وتوحيد جهة المراجعة

البيروقراطية تعطل جذب الاستثمارات العقارية الأجنبية

ينعكس على الاقتصاد».

وفي ذات السياق، أكد المدير الإداري لعقارات كارلتون، عدنان حسن محمود أن التأثير السلبي للبيروقراطية في سير وتنفيذ وإنهاء المعاملات في المؤسسات والجهات الخدمتية قد طال معظم القطاعات، منوها أن تأثيره قد يكون أكبر على المشتغلين في مجال العقار. وقال «من المعروف أنك عندما تشتري عقارا بقصد تطويره أو تداوله، لا بد أولاً أن يكون هذا العقار مسجلاً باسمك رسمياً. هل من المعقول أن تستغرق هذه العملية البسيطة مدة تصل إلى ثلاثة أشهر بينما أستطيع إنهاءها خلال يوم عمل واحد وبطريقة الكترونية سريعة وسلسة في دول أخرى مثل الإمارات العربية المتحدة، بينما لا زالت الإجراءات عدنا تتم بخط اليد وتطورت قبل أقل من أسبوع إلى الطريقة الإلكترونية وبشكل تجريبي، هل يعقل هذا في بلد متطور ونشط اقتصادياً؟»، متمنيا إيجاد حلول سريعة لهذه الظاهرة لتأثيرها الكبير والسلبي على حركة التداول.

واستدرك محمود «أن هذا البطء غير المبرر غير عملي للجميع، ولنا على وجه الخصوص، لأن مدة ثلاثة أشهر قد تفوت علينا الكثير من الفرص في تداول العقار، كان بيع العقار بسعر أفضل أو يستثمر بشكل أو بآخر، ولكن كونها غير مسجلة رسمياً باسمك يقف عقبة أمام تداوله، رغم وجود شهادة التسجيل المؤقتة التي تعتبر غير معتمدة لأنها تحت التسجيل»، مؤكداً أن العملية لا تحتاج كل هذا الوقت لأسباب قد يكون حلها بسيطاً.

وأشار محمود إلى أن «المشتغل في العقار يرى نفسه وسط حلقة كبيرة من الموظفين لانجاذ معاملته. قد يكون هذا الشيء بديلاً جيداً لاحتكار الموظف الواحد وأن يتأكد أكثر من شخص من وثيقة معينة، ولكنه مضيعة للوقت، مما يعني خسائر للمشتغلين في مجال العقار». مستغرباً أنه في كثير من الأحيان تكون الوثائق جاهزة في مدة قصيرة تتراوح بين أسبوعين فقط، ولكن التأخير يكون دائماً في انتظار توقيع مسؤول معين لمدة شهرين أو أكثر.



سعد السهلي



عبدالعزیز محمود



عدنان حسن

المجال سواء المحلي أوالإقليمي. الأسباب كثيرة وقد تكون معروفة، وأهمها إلغاء بلدية المحافظة الوسطى، والأجدى هنا أن نبحت في الحلول».

وتابع قائلاً: «من جهتي، أرى أن الحل يكمن في نقطتين، الأولى تنظيم دورات تدريبية بشكل مستمر وغير منقطع للموظفين لضمان مستواهم المهني المؤهل. أما النقطة الثانية، أرى أنه يجب على كبار المسؤولين والوزراء تكثيف المتابعة للمستوى المهني لموظفيهم، والنزول ويتابعون بأنفسهم وبشكل مستمر وجاء، وأقصد بذلك متابعة الموظفين المعنيين، والشكاوى من المراجعين وإيجاد حلول لها وعدم إهمالها». مؤكداً أن هذه الظاهرة بدأت تعطل جذب الاستثمارات الأجنبية فضلاً عن المحلية.

ورأى محمود «أن دمج الجهات العديدة التي يجب على المستثمر أو المشتغل في هذا المجال مراجعتها لإنهاء معاملته في جسد واحد قد يكون أحد الحلول للمشكلة»، منوها «أن هذه ظاهرة البطء وتعطيل المعاملات بدأت تعطي انطباعاً سيئاً عن البلد لدى المستثمر الأجنبي، مما

وطالب السهلي الإدارات والمسؤولين بسرعة معالجة الظاهرة من خلال الارتقاء بمستوى الموظفين والبحث عن الموظف المبدع والتمكن والقادر على التطوير «لنصل بالبحرين للمستوى العالمي الذي يتطور بشكل سريع، بل ويومي، خاصة في مجال العقارات».

وأضاف «جهد الحكومة كبير في تسهيل جميع الإجراءات في هذا المجال وتوجيهات القيادة واضحة ولا ننكرها لجذب الاستثمار سواء الأجنبي منها والمحلي. ولكن تبقى المشكلة في تنفيذ توجيهات القيادة الرشيدة، يتضح أن هناك ضعفاً كبيراً في الآلة التنفيذية لهذه التوجيهات مما يشكل العقبة الكبرى».

من جانبه، استغرب صاحب عقارات الدانة عبدالعزيز محمود وجود هذه الظاهرة لحد اليوم، واصفاً إياها بالقديمة المتجددة، وموضحاً أنه «من المفروض أننا في البحرين قد تجاوزنا من أمد بعيد لثقل البحرين التجاري والعقاري». وقال: «مما لا شك فيه أن البطء والتعطيل في سير وتنفيذ وإنهاء المعاملات يسبب عرقلة كبيرة على المشتغلين في هذا

فاضل المؤمن

fmoamen@gmail.com

اعتبر عقاريون وأصحاب شركات ومؤسسات عقارية أن وجود الموظفين غير متخصصين وغير مؤهلين وقلة متابعة كبار المسؤولين لهم وللشكاوى التي تبت في هذا الصد وقلة التنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة من أهم أسباب البطء والتعطيل في سير وتنفيذ وإنهاء المعاملات العقارية في المؤسسات والجهات الخدمتية الحكومية منها والخاصة، موضحين أن المشكلة تكمن في «الآلة التنفيذية» على حد تعبيرهم لتوجيهات القيادة لتسهيل والإسراع في تنفيذ وإنهاء المعاملات، مطالبين بتفعيل حلول جذرية وفورية لهذه الظاهرة.

وفي تصريح لـ «الأيام الاقتصادي» قال عضو لجنة العقار في غرفة تجارة وصناعة البحرين رئيس شركة اوال العقارية، سعد هلال السهلي: «إن هذه الظاهرة تؤثر وبلا شك في جميع الأنشطة بما فيها العقارية وأن مشكلة البطء في سير المعاملات ومشكلة التنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة أصبحت للأسف متجذرة مما يشكل عائقاً كبيراً للمشتغلين في مجال العقارات»، منوها إلى أن «هذا الموضوع نوقش لأكثر من مرة في غرفة تجارة وصناعة البحرين وفي لجنة البحرين العقارية ونحث المسؤولين لمعالجتها بسرعة البت فيها ولكن دون جدوى».

وأكد السهلي أن أسباب البطء وعدم التنسيق كثيرة، أهمها الموظفون السلبيون أو غير الكفؤين أو قليلو الخبرة والتدريب. وأضاف «علاوة على الأسباب السابق ذكرها، يصدمك الحال عندما تكتشف أن الموظف يهمل أو يبطئ إنهاء معاملتك إذا لم تكن له مصلحة شخصية في المعاملة، وهذا قد يكون شكلاً آخر. من أشكال الموظفين»، متسائلاً «إلى متى تبقى أبواب كبار المسؤولين أو الوزراء موصدة أمامنا لبحث مشاكل من شأنها إعاقه سير عمل ما؟».

ورأى أن «إلغاء بلدية المحافظة الوسطى أدى إلى إرباك في المعاملات العقارية».

حذر من تغيير وجهة رجال الأعمال السعوديين والبحرينيين الشورى السعودي يطالب بحلول جذرية لأزمة تكديس الشاحنات بالجسر



أوصت اللجنة المالية بمجلس الشورى السعودي بتشكيل لجنة عليا للإسراع في وضع حلول جذرية لمعالجة أزمة تكديس الشاحنات بجسر الملك فهد، بعد أن رصدت استمرار معاناة الجسر من ذلك وتآكل التجار من الجانبين السعودي والبحريني وتضررت تجارتهم نتيجة تأخير شاحنات البضائع لساعات طويلة في منفذ الجسر، وهذا يتعارض مع الهدف الأساسي لإنشاء الجسر بين البلدين لدعم التجارة البينية وتحفيز رجال الأعمال على المساهمة الإيجابية الفاعلة في التبادل التجاري بينهما، كما أن تكديس الشاحنات يغير وجهة رجال الأعمال البحرينيين إلى النقل البحري ودول أخرى مما ينعكس سلباً على اقتصاد البلدين ويضع كثير من الشركات أمام خيارات صعبة، فيعضها أوقف خطط التوسع والآخر قلل العمليات الإنتاجية. وبحسب جريدة الرياض السعودية طالبت اللجنة المالية بمجلس الشورى عبر توصياتها على التقرير السنوي لمصلحة الجمارك بمواجهة إشكالية عدم تنفيذ بعض الدول العربية العضوية في بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للإعفاء من الرسوم الجمركية للمنتجات ذات المنشأ العربي رغم التزام المملكة بالتام بتطبيق الإعفاء وفق الشروط المحددة.

وشدت اللجنة على التنسيق مع الجهات ذات العلاقة كالتجارة والصناعة للإسراع في تذليل المعوقات التي تواجه صادرات بعض المنتجات السعودية إلى بعض الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية لضمان حصول المنتجات الوطنية على الإعفاءات والتسهيلات الجمركية المقررة. وبالعودة إلى تقرير المصلحة السنوي الأخير فقد أوصت اللجنة المالية في الشورى بالتوسع في اتفاقية مكافحة تصدير المنتجات المقلدة والمغشوشة في البلدان المصدرة للمملكة، وأشارت إلى 125 مليون وحدة مغشوشة ومقلدة تم ضبطها خلال عام التقرير.

وشدت اللجنة على التنسيق مع الجهات ذات العلاقة كالتجارة والصناعة للإسراع في تذليل المعوقات التي تواجه صادرات بعض المنتجات السعودية إلى بعض الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية لضمان حصول المنتجات الوطنية على الإعفاءات والتسهيلات الجمركية المقررة. وبالعودة إلى تقرير المصلحة السنوي الأخير فقد أوصت اللجنة المالية في الشورى بالتوسع في اتفاقية مكافحة تصدير المنتجات المقلدة والمغشوشة في البلدان المصدرة للمملكة، وأشارت إلى 125 مليون وحدة مغشوشة ومقلدة تم ضبطها خلال عام التقرير.

جامعة الخليج والكلية الملكية للجراحين

تأسيس صندوق استثماري لتمويل الأبحاث العلمية



□ جانب من توقيع الاتفاقية

وقع رئيس جامعة الخليج العربي الدكتور خالد بن عبد الرحمن العوهلي، ورئيس الكلية الملكية للجراحين في أيرلندا - البحرين الأستاذ الدكتور سمير العنوم اتفاقية تعاون مشترك تهدف إلى تأسيس تمويل مشترك لأبحاث علمية، برأسمال بلغ 20 ألف دينار بحريني، يخصص للأبحاث العلمية في الدراسات الطبية ودراسة الأمراض السائدة في منطقة الخليج العربي.

وأكد الدكتور سمير العنوم ورئيس الكلية الملكية للجراحين في أيرلندا - البحرين أن هذه الاتفاقية التي توقع في يوم تاريخي يحفظ في سجل الجامعتين، تشكل بداية التعاون البحثي الحقيقي في المجال الطبي، وبداية انطلاق الأبحاث الإكلينيكية المشتركة، التي تركز على دراسة القضايا الصحية والطبية الاستراتيجية في دول الخليج العربي، وتساهم في معالجة الأمراض السائدة في دول المنطقة. وأشار الدكتور العنوم إلى أن الصندوق الاستثماري المشترك سيوفر الدعم المادي للباحثين من الجامعتين، مشيداً بالدور الريادي لجامعة الخليج العربي في دعم تطور التعليم الطبي في الخليج، وسعيها الدائم للتصدي

الخليج العربية، منها الأمراض السائدة في منطقة الخليج، كالكسري والسمنة والسرطان وأمراض القلب وأمراض الدم والأوبئة العالية العابرة للقارات، وللنهوض بالقطاع الطبي في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي. وأضاف الدكتور العوهلي أنه «على الرغم من محدودية مبلغ التمويل المشترك البالغ 20 ألف دينار، إلا أنه يشكل نواة صلبة للتعاون المستقبلي المشترك في مجال البحث العلمي، ويقوم على الخبرات والطاقات العلمية الرائدة في كل من الجامعتين.

القضايا التنموية لدول مجلس التعاون عن طريق برامجها المتكاملة في مجال التعليم والأبحاث العلمية، مرحباً بالوقت ذاته بتعميق التعاون المستقبلي بين الجامعتين، مما يشكل دافعا لتحقيق المزيد من المشاريع الطبية المشتركة. ومن جانبه، أكد رئيس جامعة الخليج العربي الدكتور خالد بن عبد الرحمن العوهلي خلال توقيع الاتفاقية أن هذا التعاون يأتي في وقت حاسم لتلبية والتصدي لقضايا إستراتيجية صحية ملحة تواجه مجتمع دول



«جيبك» تشارك في الاجتماع الفني لـ «سابك»

تحت رعاية صاحب السمو الأمير سعود بن عبدالله بن ثنيان آل سعود، رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع ورئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك»، ويوفد كبير شمل 24 عضواً من مختلف دوائر الشركة وأقسامها وترأسه الدكتور عبدالرحمن جواهري رئيس الشركة، شاركت شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات في فعاليات الاجتماع الفني الحادي عشر الذي نظّمته الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» بمركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الحضاري بمدينة الجبيل الصناعية بالملكة العربية السعودية، وذلك خلال الفترة من 2 لغاية 5 نوفمبر الجاري. وبمشاركة أكثر من 232 عارضاً من 45 دولة.

وفي تصريح له بهذه المناسبة، أكد الدكتور عبدالرحمن جواهري أن شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات تحرص أشد الحرص على التواجد وإشراك منتسبيها في مختلف الفعاليات

عامل البناء في سويسرا يتقاضى 6700 دولار شهرياً



يكسب عامل البناء السويسري في المتوسط 6000 فرنك شهرياً (6741 دولار)، وفقاً لدراسة استقصائية أجرتها رابطة أرباب العمل السويسريين «إس إس آي». ويبلغ متوسط الأجر الشهري لعمال البناء غير المهرة 4850 فرنكاً (5449 دولار)، و5785 فرنكاً (6443 دولار) للعمال شبه المهرة، ويصل الأجر إلى 6400 فرنك (6966 دولار) للعمال المهرة. ولا يشمل متوسط الأجر لفئات الأجور الارتفاع السنوي الإضافي، أو الراتب الثابت، هذا الراتب الذي شهد زيادة بحلول عام 2013 بمقدار 0.5 في المائة أو 28 فرنكاً (32 دولار)، مقارنة بزيادة قدرها 0.1 في المائة في عام 2012 وذلك نقلاً عن الاقتصادية. ووفقاً لدراسة رابطة أرباب العمل، التي استندت على عينة شملت أكثر من 53 ألف بيان للأجور أرسلتها شركات البناء، فإن مؤشر القوة الشرائية لمتوسط الأجور في قطاع البناء زاد بنسبة 6.1 في المائة منذ 2008، وتظهر في الدراسة العديد من الظروف الجانبية القوية للعمل في قطاع البناء، من بينها الحق في التقاعد المبكر، أو عند 60 عاماً، مقارنة بـ 65 عاماً للرجال و64 عاماً للنساء في القطاعات الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن علاوات وبدلات سخية أخرى.

ويظهر من الدراسة الاستقصائية أيضاً

تعود «الإيام الاقتصادي» الإشارة إلى أن الخبر المنشور أمس على شكل تصريح للرئيس التنفيذي لشركة ممتلكات محمود الكوهجي بخصوص شركة المنوم البحرين «ألبا» هو خبر غير صحيح، وأن الكوهجي لم يصدر عنه هذا التصريح بتاتا، وأن الرسالة الإلكترونية التي وردت إلى الإيام منضممة الخبر لم تصدر عن «ممتلكات» أو «ألبا»، لذا اقتضى التوضيح.

تنويه

تود «الإيام الاقتصادي» الإشارة إلى أن الخبر المنشور أمس على شكل تصريح للرئيس التنفيذي لشركة ممتلكات محمود الكوهجي بخصوص شركة المنوم البحرين «ألبا» هو خبر غير صحيح، وأن الكوهجي لم يصدر عنه هذا التصريح بتاتا، وأن الرسالة الإلكترونية التي وردت إلى الإيام منضممة الخبر لم تصدر عن «ممتلكات» أو «ألبا»، لذا اقتضى التوضيح.

في لقاء لمديري التدريب بالقطاعات التجارية والخاص

بحث متطلبات سوق العمل من الكوادر المؤهلة

عقد معهد BIBF أمس الأحد لقاءه التشاوري النصف السنوي مع مديري التدريب بمختلف مؤسسات القطاع الحكومي والخاص، وذلك لمناقشة فرص تطوير البرامج التدريبية واستحداث أخرى، فيما يلي متطلبات سوق العمل المتنامية من الكوادر المؤهلة. وقد حضر اللقاء أكثر من 40 ممثلاً عن أقسام التدريب بالمؤسسات الحكومية والخاصة، فيما رحبت مديرة المعهد سولفي نيكولوس بالحاضرين، وأكدت على أهمية هذه اللقاءات في تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع المعنيين بمخرجات المعهد والوقوف على احتياجاتهم بشكل مباشر.



«بيبا» يشارك في لقاء مسؤولي معاهد الإدارة العامة بدول الخليج

التي يقدمها المعهد. وقد أشاد الحضور بما يقدمه معهد الإدارة العامة «بيبا» من برامج وخطط تهدف إلى تنمية القيادات الإدارية، وتطلعوا للاستفادة القصوى من هذه البرامج وتعميمها على دولهم. ومن جانبه أشاد وكيل وزارة الخدمة المدنية لشؤون التطوير الإداري العماني سالم بن مسلم البوسعيدي بالمستوى المتقدم لمعهد الإدارة العامة «بيبا» وما يحتويه المعهد من كفاءات بشرية قادرة على تصميم وتنفيذ أفضل البرامج القيادية. كما أثنى مدير عام معهد الإدارة العامة بسلطنة عمان زكي بن هلال البوسعيدي على ما تبذره مملكة البحرين من جهود حثيثة في تنمية الإدارة العامة وتطوير البرامج الهادفة لتنمية القيادات الحكومية لديها.

التي يمكن نقلها إلى الدول الأخرى وخاصةً دول مجلس التعاون الخليجي. كما استعرضت الورقة الخطط المستقبلية العامة والأفكار الجديدة التي سيتم تطبيقها في المستقبل القريب فيما يخص تطوير القيادات الحكومية. ويهذه المناسبة قال إسحاق أمين ان معهد الإدارة العامة في مملكة البحرين نجح بخضاف الجهود وبخبرات ومهارات العاملين فيه في تصميم وتنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية القيادية منذ العام 2008، وهذه الجهود تكملت بحصول «بيبا» على الاعتراف الدولي من قبل مجموعة من المؤسسات العالمية العاملة في مجال التدريب القيادي، وهو ما يشكل ركيزة أساسية تساهم في تطوير الخطط التي من شأنها الارتقاء بكافة البرامج والخدمات

شارك معهد الإدارة العامة «بيبا» في اللقاء الدوري السابع عشر للمسؤولين في معاهد الإدارة العامة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي أقيم تحت عنوان «التجارب الوطنية لتنمية القيادات الإدارية» والذي عقد في سلطنة عمان خلال الفترة 4-5 نوفمبر 2014.

وقد مثل معهد الإدارة العامة في هذا اللقاء إسحاق أمين المدير التنفيذي لإدارة التعليم والتطوير بالمعهد، والذي قدّم ورقة عمل تناول فيها تجربة معهد الإدارة العامة في مملكة البحرين في مجال تطوير القيادات الحكومية على مدى ست سنوات ماضية. وتطرق أمين إلى المبادئ التي بنت عليها تجربة المعهد وأهم عوامل نجاح البرامج التي نفذت والتجارب